الفصل الثاني
في تحقيق النصوص الحديثة

السَّهَر لقطع غربة الأثر!

منجز أبي إسحاق الحويني في تحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف: دراسة تحليلية من منظور خصوصية النوع

٠/ مدخل: قصد جليل!

إن التلبث الطويل أمام مقاصد السيد/ حجازي محمد شريف، المعروف بكنيته ذائعة الصيت التي هي: أبو إسحاق الحويني الأثري (و ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م) = يكشف عن زمرة من المقاصد الجليلة وراء عنايته بتحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف.

وهي مقاصد تتجاوز الاشتغال المهني –على جلال ذلك– بتصحيح هذه النصوص، واستعادة صورتها التاريخية التي أرادها، ورام إنجازها أصحابها ومصنفوها، ساعة توجهوا إلى إنجازها وتصنيفها، وهو حاقّ عمل المحقق المعاصر بالأساس.

إن هذه المقاصد تتجمع، وتتكثف، وتظهر جلية خلف مقصد كلي أسمى، يمكن التعبير عنه بعبارة جامعة، تقول إن مقصد اشتغال أبي إسحاق الحويني بتحقيق مصنفات الحديث النبوي الشريف كامن في ***إرادة قطع غربة هذا العلم*** التي أحاطت به في العصور المتأخرة؛ لأسباب كثيرة.

وهذا المقصد الأسنى –الرامي إلى قطع غربة هذا العلم– تجلى في حزمة من العلامات التفصيلية الظاهرة في منجزه التحقيقي، يمكن إجمال بياناتها فيما يلي:

أولًا: العكوف –شبه الكامل– على الاشتغال بفروع علم الحديث النبوي جميعها؛ تحقيقًا لمصنفاته ومدوناته، ونقدًا لما سبق في اشتغال السابقين عليه من

تحقيقات، وضبطًا لمشكلات هذا العلم، وخدمة لنصوص الحديث النبوي في غير مصنفاته.

ثانيًا: تنوع وجوه الاشتغال بمصنفات الحديث، موزعة على الموضوعات والمجالات المعرفية؛ إيمانًا واعتقادًا، وتزكية وأخلاقًا، وعبادة وسلوكًا.

ثالثًا: تمدد وجوه الاشتغال بمصنفات هذا العلم زمنيًّا على أجيال السلف والخلف معًا.

رابعًا: تمدد وجوه الاشتغال بمصنفات هذا العلم مكانيًّا؛ بمعنى اتساع المساحة الجغرافية التي أنتجت مصنفات الحديث النبوي الشريف من منظور خريطة تراث إنجاز التصنيف في علم الحديث.

والحقيقة أن القول بإرادة قطع الغربة عن هذا العلم في الأوساط العلمية الراهنة لم يكن كشفًا مني أو استنباطًا؛ بل كان التقاطًا لما ورد عند أبي إسحاق نصًّا صريحًا، يقول في مقدمة تحقيقه (كتاب الصمت لابن أبي الدنيا، ت ٢٨١هـ).

"فالمشتكى لله تعالى وحده من ***ضيعة*** هذا العلم على موائد من لا يتعلمونه تدينًا"!

ويقول في مقدمة نشرته لكتاب (خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، للنسائي ت ٣٠٣هـ) معلقًا على طبعة سابقة [ص ١٢]: "ولك أن تعلم أنه قد وقع في أسانيد الكتاب أكثر من مئتي خطأ، مع كون أحاديثه لا تصل إلى المئتين. وهذا مما يدلك على ***غربة هذا الفن، وقلة العالمين به***".

ويعالج هذا البحث في بيانه خصائص منجز أبي إسحاق الحويني في تحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف المطالب التالية:

١- تحقيق النصوص: قراءة في خطاب التصور والمفهوم.

٢- خصائص منجز الحويني: خطاب التحقيق الابتدائي.

٣- خصائص منجز الحويني: خطاب التحقيق النهائي.

٤- منجز الحويني في تحقيق نصوص الحديث: موجز الوظائف والمقاصد.

١/ تحقيق النصوص: قراءة في خطاب التصور والمفهوم:

إن تحليل عينة مادة الدراسة، تكشف عن استعمال مصطلحين ظاهرين في خطاب عنوانات الأعمال، وخطاب مقدماتها، هما:

١/١ التحقيق.

١/٢. التأليف والتصنيف.

لقد استعمل الشيخ أبو إسحاق مصطلح (التحقيق) في عبارات متنوعة في أعمال نشرها، منها:

أ/ حققه وخرج أحاديثه:

١- ١٤٠٧ = ١٩٨٧م: الأربعون في ردع المجرم عن سب المسلم، لابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ.

٢- ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م: كتاب البعث، لأبي بكر السجستاني، ت ٣١٦هـ.

٣- ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م: جزء فيه مجلسان من أمالي الصاحب نظام الملك، ت ٤٨٥هـ.

٤- ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م: كتاب الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، ت ٢٨١هـ.

٥- ١٤١٠هـ = ١٩٩٠: فضائل فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لابن شاهين، ت ٣٨٥هـ.

٦- ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م: جزء في تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده، لابن كيكلدي العلائي، ت ٧٦١هـ.

٧- ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م: مسند سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لابن البزار ت٢٩٢هـ (من جملة مسانيد البحر الزخار).

٨- ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م: جزء فيه مجلسان من إملاء للنسائي، ت ٣٠٣هـ.

٩- ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م: الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، ت ٩١١هـ.

١٠- ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م: الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، ت ٩١١هـ.

١١- ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م: الجزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي للسمرقندي، ت ٣٤٥هـ.

١٢- ١٤٢١هـ = ٢٠١٠م: الجزء الثاني من حديث الوزير أبي القاسم عيسى بن علي بن عيسى بن داود الجراح، ت ٣٩١هـ.

ب/ حقق أصله وعلق عليه:

وهذه العبارة جاءت في عمله / كتاب المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، لابن الجارود النيسابوري ت ٣٠٧هـ [١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م].

ج/ حقق أصله وخرج أحاديثه:

وقد استعمل هذه العبارة في عمله (فضائل القرآن، لابن كثير، ت ٧٠٣هـ).

والملاحظ أن استعمال هذه العبارات الثلاثة المتقاربة جاء وقد تصدرها المصطلح المستقر في التقاليد العربية المعاصرة عنوانًا على عمل النشر النقدي أو التصحيح العلمي للنصوص التي ينهض على حدود أربعة صلبة، هي:

أولًا: محاولة استعادة الصورة التاريخية للنص التراثي، على حد التعبير الذي يشيعه الدكتور فيصل الحفيان، أو أداء النص التراثي مطابقًا أو قريبًا من مطابقة مراد صاحبه.

ثانيًا: العمل مع الاعتماد على نسخة خطية أو نسخ خطية.

ثالثًا: مشفع ذلك بدراسة نقدية للنص، تتمثل في محورين ظاهرين، هما:

أ. معالجة النص وتصحيحه العلمي، وتدقيقه، وضبطه، وقراءته صحيحًا متقنًا.

ب. دراسة النص في عدد من المكملات الحديثة.

رابعًا: صناعة عدد من الكشافات، التي تنهض بتيسير إتاحة المعلومات الصغرى في النصوص التراثية.

٢/١ التأليف والتصنيف:

جاء هذان المصطلحان في الدرجة التالية لمصطلح التحقيق من منظور كثافة الاستعمال؛ فقد استعمله في البيان عن عمله في الأعمال التالية:

١- ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م: كتاب فصل الخطاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب، لابن قدامة، (مصطلح التأليف).

٢- ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م: كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، للنسائي، وبذيله كتاب الحلي بتخريج خصائص علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مصطلح التصنيف).

٣- ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م: كتاب الأربعون الصغرى، للبيهقي، ت ٤٥٨هـ، وبذيله شفاء الزمين بتخريج الأربعين (لا يوجد مصطلح كاشف عن نسق عمله في هذا الكتاب).

وقد لوحظ أن هذه الثلاثة الأخيرة جاء عمله فيها وقد ظهرت فيه العلامات التالية:

أولًا: العناية بتخريج نصوص الأحاديث، والتعليق عليها تعليقًا مشفوعًا بالنقد والتوثيق.

ثانيًا: غياب النسخ الخطية. وهذا محدد مهم على طريق فحص وعي الشيخ الحويني بجوهر مفهوم (التحقيق)، وهو وعي ظاهر نصًّا؛ حيث يقول في مقدمة عمله في كتاب (خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ص ١٢)، الذي استعمل في بيانه مصطلح (التصنيف).

"وأعترف بأن أي رجل ***يحقق*** كتابًا من كتب التراث على غير أصل مخطوط تكثر زلاته، و ... لا يحمد فعله عند بعض الناس مهما يكن عذره".

وهو يقصد بالفعل (يحقق) النشر النقدي بمحدداته الأربعة التي سبق بيانها هنا منذ قليل، فيما يبدو.

وعندما عمل الحويني في هذه الكتب، ونشرها من غير اعتماد على نسخ خطية، مال عن استعمال المصطلح المستقر -وهو التحقيق- إلى غيره مما أريتك.

على أن مفهوم النسخة في الأعمال التنظيرية المعاصرة في علم تحقيق النصوص -من لدن عبد السلام هارون- تتوسع -غالبا- في مفهوم النسخة الخطية؛ لتشمل ما يلي:

أ/ المخطوط.

ب/ المطبوعة الأولى أو القديمة التي فقدت أصولها الخطية.

ومن هنا فإن الملاحظ ظهور نوع وعي في أعمال الشيخ بالتصور الواضح المستقر لمصطلح (التحقيق)؛ بوصفه تصحيحًا علميًّا للنصوص التراثية، اعتمادًا على نسخة أو نسخ خطية بصورة أساسية.

٢/ خصائص منجز الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: خطاب التحقيق الابتدائي:

من أشهر التقسيمات لمراحل تحقيق النصوص التراثية، التقسيم الذي أرسى قواعده الفيلولوجي الألماني (كارل لخمان)، الذي قسم فيه أعمال التحقيق قسمين ينتظمان مراحله جميعًا، هما:

- التحقيق الابتدائي.
- والتحقيق النهائي.

وفي هذا المطلب -والذي يليه- محاولة لفحص خصائص الحويني وفق هذا التقسيم.

التحقيق الابتدائي مجموعة عمليات تتوجه إلى العمليات التالية:

أولًا: اختيار النصوص مشغلة التحقيق.

ثانيًا: جمع النسخ للنصوص التي اختارها المحقق.

ثالثًا: ترتيب منازل نسخ النصوص التي جمعها للنصوص التي استقر المحقق على اختيارها.

والظاهر من تأمل منجز الحويني العلامات التالية:

أولًا: النهوض باختيار نصوص ***معتبرة*** في الإجمال، وهذا الحكم يستصحب المعايير التالية:

١. انتماؤها جميعًا إلى مجال العلم الذي عرف به الرجل، وعكف على خدمته، وهو علم الحديث النبوي الشريف.

٢. عراقة عدد كبير من هذه النصوص من جهة انتسابها لأصحابها، ففيها نصوص كثيرة لأئمة محدثين كبار؛ كابن البزار، والنسائي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، ومن جهة العصور التي جاءت منها، فكثير منها جاء من عصور السلف الموصوفة في الجملة بالخيرية.

على أن هذه النصوص ليست من العيون، أو ليست من النصوص المركزية في هذا الباب -باستثناءات قليلة- على ما يظهر من عمله في تحقيق مسند سعد بن أبي وقاص، للبزار، والديباج للسيوطي.

وهذا الحكم يستصحب في خلفيته منزلة الشيخ في حقل دراسات الحديث النبوي الشريف بالأساس.

٣. ظهور أعمال في منجز الشيخ في التحقيق، كانت نشرت من قبل نشرًا نقديًّا، ولكن هذه الإعادة جاءت مشفوعة بعدد من المسوغات المقبولة في الإجمال.

وإذا كان الاتجاه العام في نظرية التحقيق هو التشدد والتضييق في إعادة تحقيق النصوص التي سبق نشرها محققة - فإن ***خصوصية*** علم الحديث -على وجه التعيين- تحمل على التوسع النسبي في قبول قرارات إعادة تحقيق النصوص الحديثية التي سبق نشرها نشرًا نقديًّا إذا جاءت هذه التحقيقات السابقة متورطة في أخطاء كثيرة (بمقياس كثافة لنصوص) في الأسانيد والمتون، والمعالجة والتخريج.

وهذا القول بالتوسع النسبي في قبول إعادة تحقيق النصوص التراثية الحديثية يستصحب خصوصية هذه النصوص؛ بوصفها ركنًا من الوحي، يلزم حياطته حياطة كاملة عند نشره وتحقيقه.

والإنصاف يحملنا على أن نقرر أن الشيخ الحويني يبدو منه نوع وعي بهذا المبدأ المتعلق بالتشدد في قرارات إعادة تحقيق ما سبق نشره محققًا، على ما ظهر من نقل سابق من مقدمات بعض أعماله التي أعاد نشرها محققة من دون وجود مسوغ ظهور نسخة خطية، مع أنه أعاد نشر بعض الكتب مرة أخرى عند ظهور نسخة خطية (المنتقى لابن الجارود، ت ٣٠٧هـ).

٤. إن قراءة الأجزاء الخاصة التي كان يوردها الشيخ في مقدمات تحقيقاته متعلقة بخطاب بيان النسخ الخطية المعتمدة ووصفها، تكشف عن مجموعة ملاحظ، من مثل:

أ. غياب منهجية ظاهرة في إنجاز جمع النسخ لعدد من أعمال التحقيق، يقول [ص/ د من مقدمة تحقيقه كتاب المنتقى من السنن المسندة، لابن الجارود النيسابوري، ت ٣٠٧هـ (٢٠٠٧م)]: إنه كان يمنعه من إعادة نشر كتاب المنتقى العجز عن الحصول عن نسخة خطية، فلما حصل عليها أعاد نشره، وأثبت في نشرته الزيادات التي زادها السيد عبد الله هاشم قبله إلى النص، "وهي زيادات ضرورية، لا يتم الكلام إلا بها، وقد أثبتها في مواضعها، فلا أدري أزادها مخطوط آخر، أم أثبتها من كتب السنة الأخرى!".

وهذا الكلام ربما اتجه إلى غياب الوعي بضرورة العودة إلى سؤال المصادر العامة المعنية بتعيين مظان وجود النسخ الخطية في مكتبات المخطوطات في العالم، مما هو مستقر في تقاليد العمل في هذا الحقل المعرفي.

والحقيقة أن مسألة جمع النسخ لما نشره محققًا، وضوابطها، ومعاييرها جاءت غامضة في المجمل في خطاب ما حققه الشيخ الحويني.

وهذا الغموض ماثل في العلامات التالية:

أولًا: الاعتماد على نسخة خطية وحيدة في عدد من الأعمال، بلا إشارة إلى سبب ذلك من كلام صريح (انظر: ص ٥ من مقدمة تحقيق: الجزء فيه الثاني من حديث الوزير، وص ٧ من مقدمة تحقيق: الجزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي، للسمر قندي، وص ٥ من مقدمة تحقيق: كتاب البعث للسجستاني، وص ٤ من مقدمة تحقيق: جزء فيه مجلسان من أمالي الصاحب، وص ١٠ من مقدمة تحقيق: فضائل فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لابن شاهين، وص ١٠ من مقدمة تحقيق: جزء فيه تصحيح حديث القلتين، لابن كيكلدي العلائي، وص ١٧ من مقدمة تحقيق: مسند سعد بن أبي وقاص (البحر الزخار) للبزار، وص ٧ من مقدمة تحقيق كتاب الأمراض والكفارات والطب والرقيات، لضياء الدين المقدسي، وص ٣ من مقدمة تحقيق: جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي، وص ٢١ من مقدمة تحقيق: الأربعون في ردع المجرم عن سب المسلم، لابن حجر العسقلاني).

وهذا هو الكم الأكبر من منجزه في التحقيق، لم يكشف فيه عن أسباب الاعتماد على نسخة خطية واحدة.

ثانيًا: عدم النص الواضح عن أسباب الاعتماد على نسخة واحدة في كل ما سبق رصده هنا في الفقرة السابقة.

٥. إن قراءة الوصف المادي للنسخ الخطية للكتب التي حققها ونشرها اعتمادًا على أكثر من نسخة خطية، لم يظهر منها معايير ترتيبه منازل النسخ. (انظر: ص ١٤ من مقدمة تحقيق فضائل القرآن لابن كثير، الذي نشره معتمدًا نسختين (بلدية إسكندرية ١٠١٢هـ، ونسخة دار الكتب المصرية ١١٢٤هـ)، وانظر: ص ٣٧ من مقدمة تحقيق كتاب الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، الذي نشره معتمدًا

نسختين أيضًا، هما (دار الكتب المصرية، ق ٨هـ، الظاهرية ٦هـ)، وانظر: مقدمة تحقيق فضائل القرآن، لابن كثير، معتمدًا أربع نسخ خطية، هي:

(مكتبة الحرم المكي) في حياة المؤلف سنة ٧٥٩هـ، (وت ابن كثير ٧٧٤هـ)، نسخة ثانية لم يذكر مكانها كتبت في حياة المؤلف (ناقصة)، لم يذكر تاريخ نسخها، دار الكتب المصرية (ناقصة) ٨٣٨هـ، مكتبة الحرم المكي (ناقصة) ١٢٢٦هـ).

٣/ منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: خطاب التحقيق النهائي:

يدور مفهوم التحقيق النهائي حول العمليات التالية:

الانتساخ أو نسخ النسخ الخطية وفق المستقر من الأنظمة الإملائية المعاصرة، والمقابلة بين النسخ في النصوص التي حققها اعتمادًا على أكثر من نسخة خطية، ومعالجة النصوص؛ قراءة، وصيانة من التحريف والتصحيف، وضبطًا، وتخريجًا، وتعليقًا، وتوثيقًا، ودراسة للنص ومنهجه، وترجمة لمؤلفه، ووصفًا لمخطوطاته، وبيانًا لمنهج التحقيق وإجراءاته (المكملات القبلية الحديثة)، وصناعة لملاحق النصوص، وصناعة لكشافات محتويات النصوص الصغرى (المكملات البعدية).

وفحص منجز الشيخ الحويني يكشف عن جملة من الخصائص، يمكن رصدها فيما يلي -وفق اعتبار تحرير النص ونشره-:

١/٣ خصائص منجز الشيخ الحويني في خدمة المكملات الحديثة (القبلية):

جاءت خدمة الشيخ الحويني في منجزه التحقيقي لعناصر المكملات الحديثة القبلية متسمة بما يلي:

أولًا: عدم الاستيعاب؛ فقد غطت في المجمل خدمة العناصر التالية:

أ. الترجمة للمؤلف صاحب النص بصورة بدائية غير منتظمة، ولا مستوعبة من المصادر.

ب. عدم دراسة ***منهج النص***، وعدم بيان نسقه التأليفي.

ج. الغياب التام لدراسة التراث في حقل الكتاب مشغلة التحقيق.

د. عدم النص على منهج التحقيق وإجراءاته.

ثانيًا: التفاوت في معالجة العناصر محل المعالجة من كتاب لآخر.

ثالثًا: الاضطراب في مواضع معالجة عناصر المكملات الحديثة القبلية؛ فكثيرًا ما يبدأ مقدمة ببيان خطاب النسخ، وفي كتب أخرى يختم بها الدراسة التي تسبق متن النص المحقق. وهو ما يمكن ملاحظته من أرقام الصفحات التي أوردتها عند الحديث عن النسخ الخطية التي اعتمدها في تحقيق ما حققه من نصوص في نهاية المطلب السابق.

رابعًا: عدم التنظيم لعناصر كل قسم من أقسام المكملات الحديثة القبلية من كتاب لآخر.

والحقيقة أن تأمل صنيع الشيخ الحويني مع مكملات التحقيق الحديثة للكتب أو النصوص التي حققها ونشرها، تعكس عدم عناية ظاهرة بمبادئ هذا الجانب المهم للغاية في التصور المعاصر للتحقيق في التقاليد الاستشراقية والتقاليد العربية على السواء.

والحقيقة كذلك تفضي إلى أن نقرر أن تحقيق النصوص الحديثة تفرض –نظرًا لمنزلتها وخصوصيتها الظاهرة– العناية في خطاب المكملات بما يلي:

١. دراسة مناهج النصوص.

٢. دراسة مصادر النصوص.

٣. دراسة الجهاز الاصطلاحي المستعمل في رواية النصوص، والحكم عليها وتخريجها؛ نظرًا ***للتنوع الكبير*** في مناهج السادة المحدثين في استعمال مصطلحات الجرح والتعديل، ومصطلحات الحكم على الأحاديث.

٤. التلبث طويلًا في تراجم المؤلفين أو المصنفين، وفحص منازلهم، وبيان ذلك بالدليل العلمي.

٥. التلبث طويلًا أمام الوصف المادي للنسخ الخطية؛ خطًّا، وضبطًا، وتحليلًا لخوارج النصوص بتأن شديد.

ويبقى أن الشيخ أظهر نوع عناية خاصة بما يلي:

أولًا: التأني في نقد النشرات السابقة لكثير من الكتب التي أعاد تحقيقها ونشرها، وهذه مسألة منهجية مهمة جدًّا في نظرية التحقيق بوجه عام، ومهمة جدًّا في نظرية تحقيق النصوص الحديثية بوجه خاص. [انظر مقدمة تحقيق كتاب الصمت وآداب اللسان (٦-١٩)]. وإن يكن ذلك السلوك منه مطردًا على الرغم من كثرة ما أعاد نشره محققًا بعد نشرات محققة سابقة عليه.

ثانيًا: وصف السماعات، وهي جزء من خوارج النسخ. [انظر ص ٧-٩ من مقدمة تحقيق كتاب البعث للسجستاني].

وهاتان المسألتان الإيجابيتان لازمتان في تحقيق النصوص الحديثية، وهو لزوم تفرضه خصوصية هذا العلم، وخطره، ومنزلته؛ ذلك أن حياطة متون الأحاديث أمر ضروري لتأسيس الحياة الإسلامية على نتائج أداء نصوص الأحاديث صحيحةً.

وخدمة الأسانيد وما يتعلق بها من السماعات أمر ضروري؛ لأنه ركن من تصور هذا العلم، وركن من حقيقته.

٢/٣ خصائص منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية:

خطاب معالجة النص:

ثمة تنبه متأخر نسبيًّا لخصوصية تحقيق النصوص الحديثية تعيينًا في الدراسة العلمية المعاصرة لتحقيق النصوص التراثية في الثقافة العربية المعاصرة، وهو ما نراه في الأعمال التالية:

١. مشكلات تحقيق النصوص الحديثية، لعبد اللطيف الجيلاني [ضمن التحقيق النقدي للمخطوطات: التاريخ، القواعد، والمشكلات [مؤسسة الفرقان، لندن ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م (ص ص ٢٥٥-٢٧٢)].

٢. أولويات التحقيق في مخطوطات الحديث من اعتباري النص والوعاء، للدكتور محمود مصري.

٣. خصوصيات التوثيق في مخطوطات الحديث وقواعد تخريجها، للدكتور محمود مصري.

٤. خصوصية المخطوط الحويني، ونماذج من آفات تحقيقه، لمحمد ناصيري.

[وثلاثة هذه الأبحاث ضمن: تحقيق مخطوطات الحديث وعلومه والتراجم، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٤م (ص ص ٢١٣-٢٤٤، ص ص ١١٥-١٨٨، ص ص ١٨٩-٢١٢ على الترتيب والولاء)].

٥. التعامل مع النصوص الحديثية عند تحقيق المخطوطات الفقهية، للدكتور بشار عواد معروف.

٦. تحقيق كتب الحديث، للدكتور رفعت فوزي، (ص ص ٧٩-٩٤) [ضمن تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية وعلم الكلام، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م].

٧. خصوصيات تحقيق مخطوطات الحديث ومشكلاته، للدكتور محمود مصري [ضمن تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية وعلم الكلام، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م (ص ص ٩٥-١٤٠)].

٨. التعامل مع النصوص الحديثية عند تحقيق مخطوطات التفسير وعلوم القرآن، للدكتور بشار عواد معروف [ضمن: أنظار في مناهج تحقيق المخطوطات العربية، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م (ص ص ٢٨٩-٤٢٠)].

هذه السهمة المعاصرة قابلة للزيادة عند إرادة الاستيعاب، وهي تكشف عن تنامي الوعي المعاصر في ميدان تحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف.

وفحص معالجة الشيخ الحويني للنص الحديثي -فيما حققه ونشره نشرًا نقديًّا- تكشف في الجملة عن نوع وعي بخصوصية معالجته، وهو الوعي الموزع على المعالجات التالية:

أولًا: التأني في التعليقات، وخدمتها، والصبر على تحريرها وصياغتها، وتعليلها.

ثانيًا: التدقيق في الحكم على الأحاديث، وفحص ذلك من جهة استثمار علم الجرح والتعديل.

ثالثًا: التدقيق في التخريج، والتنبه للطرق، والأصول.

رابعًا: جودة التوثيق من جهات عدة، تمثلت فيما يلي:

أ. أصالة مصادر التخريج.

ب. الوعي بمنازل المصادر وقيمتها.

ج. الوعي بتراتب المصادر، وتاريخيتها.

د. وضوح صياغة التخريج.

هـ. محاولة الاستقصاء في التخريج.

وهذه الخصائص جاءت قرينة أصل مركزي ظاهر في مجمل منجزه، وهي المتمثلة في الحرص على: قراءة النص وأدائه صحيحًا خاليًا من عيوب التصحيف،

والتحريف، والفساد، ثم أدائه مضبوطًا مشكولًا، ومرقمًا ترقيمًا تعبيريًّا معينًا على وضوحه، ومعينًا على قراءته وفهمه وتفسيره.

ومراجعة ما حققه الشيخ الحويني تكشف عن حزمة من الملاحظ الأخرى هي:

أولًا: صياغة تخريج الأحاديث بصور مختلفة؛ مرة بذكر الكتب الحديثية وأرقام صفحات مواضع ورود الأحاديث فيها، ومرة بذكر الكتب الحديثية ورقم الأحاديث فيها من دون ذكر أرقام صفحات المواضع، ولكن منهجه في توثيق التخريجات جميعًا يخلو من ذكر الكتاب (الباب الحديثي)، والحقيقة أن المعيار الحاكم في هذا الشأن هو التيسير على مستعملي هذه الكتب؛ مما صار فريضة معه أن تصاغ تخريجات الأحاديث عند التوثيق كما يلي:

(الكتاب أو المصنف/ ثم الكتاب في داخل المصنف/ ثم الباب/ ثم الجزء والصفحة أو الصفحة فقط إن لم يكن المصنف من أجزاء/ ثم رقم الحديث إذا كان الكتاب المصنف مرقمًا).

ثانيًا: صياغة عدد من التعليقات غير موثقة [انظر هـ ١ ص ١٠٨ في تعليقه على حديث احتجام النبي ﷺ في الأخدعين والكاهل، من رواية أبي داود ضعيفة السند: "وقال محقق مسند أبي يعلى: إسناده صحيح!!"، مكتفيًا بعلامتي التعجب من دون بيان مواضع ذكر التصحيح من هذا المصدر.

[وانظر: هـ١، ص ١١٣؛ وهـ/ ص ١٤٣، وهـ/ ص ١٤٤ من تحقيق كتاب الأمراض للمقدسي].

ثالثًا: صدور عدد من الكتب ليس فيها تعليقات ولا تخريج [انظر: كتاب المنتقى]، فلم يرد فيه أي تعليق أو تخريج لأي من أحاديث الكتاب!

والذي جاء في هوامشه عدد ضئيل جدًّا، أخلصت لذكر بعض السقط، أو ذكر بعض ما على حواشي النسخة الخطية المتعمدة [انظر: هـ ١، ص ١١، وهـ ١، ص ٣٣، وهـ ١، ص ٤٦، وهـ ١، ص ٥٥، ومواضع أخرى قليلة].

مع أن المثبت على غلاف النشرة: حقق أصله وعلق عليه].

رابعًا: صدور عدد من التعليقات غير الدقيقة، سببها عدم التنبه عند بعض عمليات التحقيق النهائي من مثل:

(يعلق في هـ١، ص ٢٦ على جملة واردة في المتن هكذا: "أحمد الله الذي عظم قدر من آمن به وأسلم، والصلاة والسلام على نبيه الذي شرع لأمته سنن [الدين]"، فقال: ساقطة من المخطوطة، ومقيدة بالهامش. والحق أنها ليست ساقطة بل ملحقة، وهناك علامة إلحاق إلى جهة اليمين من حاشية الصفحة الأولى التي أورد المحقق مصورة ضوئية لها ص ٢٣ في السطر العاشر). [انظر ردع المجرم عن سب المسلم، لابن حجر].

خامسًا: مع الحرص الشديد على أداء النصوص صحيحة، فإن ثمة مخالفات تحتاج مراجعة، من مثل: (ص ٢٦)، من كتاب ردع المجرم عن سب المسلم (هـ٢)، قال: "في هامش المخطوطة: "والزجر"، والحقيقة أن الموضع كله في حاجة إلى مراجعة، فالذي أثبته في المتن -وهو: "فهذه أربعون حديثًا ... في تعظيم المسلم ***والحذر*** عن سبه"- وهذا الذي أثبته المحقق خطأ وتصحيف؛ إذ الصواب الذي ينبغي أن يكتب في المتن هو ما أثبته المحقق في الهامش!

وهذا الذي نقرره مدعوم بثلاثة أمور، هي:

أ. أن الزجر مرادف للردع، الذي هو مقصود المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما جاء في عنوان الكتاب.

ب. أن الحذر لا يتعدى بعن كما في النص المثبت، وإنما يتعدى بمن، التي لم ترد في النص.

ج. أن الجذر (بالجيم لا بالحاء كما هو واضح في النسخة الخطية) يعلوها خط، وهو علامة على تضبيبه وشطبه، وعدم إرادته).

وفي (هـ ١، ص ٢٧) من الكتاب نفسه، قال المحقق: "في هامش المخطوطة: (لا يظلمه)" من دون تعليق. والحقيقة أن المخطوطة تقول في آخر سطر من الصفحة الثانية من الورقة الأولى المثبتة صورتها (ص ٢٣): "لا يسلمه"، وفوقها علامة هي (^)، ثم بأسفلها "يظلمه"، وفوقها حرف "خ"، وهو ما يحتمل أمرين، هما:

١. الراجح أن العلامة فوق "يسلمه" علامة ضرب وإلغاء، ويصبح مراد المصنف هو إثبات "يظلمه"، التي على يسار الحاشية، وهذا المراد المقصود قرينته الرمز "خ"، الذي يشير إلى البخاري في الظاهر. ومن ثم كان على المحقق أن يثبت كلمة "يظلمه"، ويضع كلمة "يسلمه" في هامشه، مع التعليل، ولا سيما أن تخريجه نفسه صدق ترجيحي، أن رواية الإمام البخاري هي "لا يظلمه".

٢. وهو المرجوح أن تكون العلامة (^) التي فوق "يسلمه" ليس علامة ضرب وإلغاء، وإنما علامة إلحاق، ويكون مراد المؤلف الإشارة إلى أن ثمة رواية أخرى بجانب لا يسلمه، هي: لا يظلمه، وإن كنت لا أرجح ذلك.

وهذان المثالان كاشفان في هذا الحيز الموجز عما عبرت عنه بخصوصية تحقيق نصوص الحديث النبوي الشريف، وضرورة التلبث والتأني والتدقيق؛ لخطر هذا العلم الجليل الشريف.

وفيما يلي أمثلة لمشكلات في قراءة بعض المواضع من الكتب التي حققها:

المثال الأول:

(ص ١٧٣) من تحقيق فضائل القرآن لابن كثير، جاء عنوان الفصل: الوصاة بكتاب الله، وفي تحقيق (محمد أنس مصطفى الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٧م) جاء: (الوصايا بكتاب الله!).

وهو اختلاف واضح، كان يستلزم الرد، ولا سيما أن نشرة الشيخ الحويني جاءت بعد نشرة الخن بخمس سنوات كاملة، وهما معًا اعتمدا على نسخة الحرم المكي! مع زيادات في النسخ عند الشيخ الحويني.

المثال الثاني:

(جاء في هـ ٣، ص ٩٤ من تحقيق الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي) "ف م: "الجزلة" والمثبت في المتن: قال ابن دريد: الجزالة: العقل والوقار".

ولم يخرج المحقق هذا النقل، وهو لازم من جهتين:

أولًا: جهة ما يلزم التحقيق وتلزمه المعالجة، والنص في (جمهرة ابن دريد [ج ز ل١/ ٤٧١])، والنص فيه: "ما أبين الجزالة في فلان؛ أي: العقل والوقار".

ثانيًا: جهة التعليل للقارئ بصحة ما أثبت المحقق في المتن، وما أثبت في الهامش، وأن ذلك كان بعد مراجعة المصادر!

إن تخريج هذه النقول هنا يتجاوز وظيفة تصحيح النص إلى الإعانة على حسم نتائج المقابلة، واتخاذ موقف واضح من إثبات فروق النسخ؛ اعتمادًا على الدليل، وهو ما يكشف عن أهمية التخريج وقيمته.

المثال الثالث:

(أثبت المحقق في متن (ص ٩٨) من تحقيق كتاب الديباج ما يلي:

"والباقيات (متساوية) في كونها من أفضل الأحوال والأعمال، وقال في الهامش: هـ (٥): في "م": متساويات".

الأولى أن يرد المتن: "والباقيات متساويات"، وإن كان المثبت منه صحيحًا لعدة أمور:

أ. الاستئناس بالكتاب العزيز والباقيات الصالحات.

ب. تحقيق التعادل اللفظي بين الباقيات/ ومتساويات. وهو مطلب عزيز، يحرص عليه في أساليب القوم القدماء.

المثال الرابع:

جاء في (ص ٢٧) [مسند سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] أوله: "أخبرنا أبو عبد الله". وأسقط المحقق عبارة: "أول مسند سعد بن أبي وقاص"، من غير إشارة ومن غير تفسير للإسقاط والحذف.

وبعد ذلك التحليل فإنه يمكن أن نكون صورة لتعامل الشيخ الحويني المحقق مع معالجة النصوص الحديثية، التي ظهر منها نوع تراجع لمحددات ما تفرضه قضية الخصوصية.

٣/٣ خصائص منجز أبي إسحاق الحويني: خطاب المكملات الحديثية البعدية:

المقصود بالمكملات الحديثية البعدية -بمعيار تحرير النص- هو: الملاحق والكشافات.

وتحليل عمل المحقق الشيخ الحويني في تحقيقاته للمصنفات الحديثية التي نشرها، يكشف عن زمرة الخصائص والعلامات التالية:

أولًا: الغياب الكامل للملاحق، فلم يصنع المحقق أي ملحق لأي كتاب حققه.

وهذا الغياب يكاد يكون سمة عامة فاشية في تطبيقات التقاليد العربية المعاصرة في تحقيق النصوص التراثية.

والحقيقة أن خصوصية تحقيق نصوص الحديث النبوي توجه النظر إلى ضرورة معاودة النظر في هذا الغياب للملاحق، والاتجاه نحو الإلزام بصناعتها في الحالات التالية:

أ. توافر الروايات المختلفة لنصوص الكتاب الحديثي مشغلة التحقيق، إذا كانت ظاهرة مطردة أو شبه مطردة.

ب. اطراد ظهور طرق الحوالات في سلاسل الإسناد لأحاديث الكتاب الحديثي مشغلة التحقيق. وهو ما يمكن معه تخفيف الهوامش في التقاليد التطبيقية التي يمارسها المحققون في الثقافة العربية المعاصرة؛ بحيث يستقل الملحق بجرد هذه الطرق، ورصدها مرقمة مسلسلة، على وفاق منهج إيرادها في منهج المصنف للكتاب الحديثي.

ثانيًا: تفاوت العناية بالكشافات ظهورًا وغيابًا، وترتيبًا.

إن العناية بصناعة الكشافات (الفهارس) في اصطلاح عمل الحويني، اتخذ شكلًا غير مطرد الظهور في عددها أو أنواعها.

١/ لقد صنع الحويني كشافات للأحاديث في غالب ما نشره محققًا. (انظر: فهرس الأحاديث لكتاب: الأربعون في ردع المجرم عن سب المسلم ص ١١، وقد وضعه في أول التحقيق وقبل النص، ولم يسوغ ذلك، وفي جزء في تصحيح حديث القلتين، ص ٦٣ ، وفي الجزء فيه الثاني من حديث الوزير أبي القاسم الجراح؛ ص ٣٧٣، وغيرها).

ولم يصنع المحقق كشافًا للأحاديث في أحيان أخرى. (انظر: كتاب البعث، للسجستاني ص ١٣٨ وما بعدها).

٢/ وقد جاءت أغلب الكشافات التي صنعها للأحاديث مصنفة وفق أطرافها أو أوائلها، وليس وفق جذور الكلمات التي تضمنها كل حديث. وهو الأمر الذي تفرضه خصوصية تحقيق كتب الحديث النبوي الشريف؛ لعموم مستعمليها، وتنوع أحوالهم واهتماماتهم.

ومع ذلك فقد جاءت بعض الكشافات التي صنعها لبعض كتب الحديث التي حققها الشيخ الحويني غير مرتبة، لا على أوائلها، ولا على جذور كلمات كل حديث. (انظر: كشافات أحاديث كتاب الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، ص ص ٣١٥-٣٢٣؛ فقد جاء أول حديث في هذا الكشاف: "قل آمنت بالله ثم استقم"، وجاء ثاني حديث فيه: "املك عليك لسانك"!).

٣/ وقد غابت أنواع كشافات كثيرة عن مجمل الكتب التي حققها، وفيما يلي بيان لأنواع الكشافات التي غابت:

٣/أ غياب كشافات ألفاظ اللغة المشروحة من مصنفي كتب الحديث التي حققها. وقد سبق أن رأينا بعض هذه النصوص تنقل عن الأئمة اللغويين شروحًا لألفاظ لغوية كثيرة، ومع ذلك لم يصنع لمثلها كشافات لغوية، على ما رأينا من تحقيقه كتاب الديباج للسيوطي.

٣/ب غياب كشافات الأعلام، إلا في استثناءات قليلة. [انظر فهرس الأعلام الذي صنعه لكتاب المنتقى لابن الجارود، فقد تنبه فيه لخصوصية كتب الحديث في هذا الباب، فصنع كشافين؛ أحدهما: لشيوخ ابن الجارود (ص ص ٤٧٩-٥١٨)، وآخر لرجال الإسناد من دون الصحابة (ص ص ٥١٩-٥٩٣)، وإن رتبه وفق الشائع من ترتيب كتب الرجال؛ أي قسمه أقسامًا وزعها على الرجال والنساء، وفي داخل كل قسم رتبها موضوعيًّا للأسماء والكنى، وفي داخل موضوع رتب الأعلام ألفبائيًّا، ثم صنع كشافًا لأعلام الصحابة (ص ص ٥٩٤-٦١٤)].

٣/ج غياب كشافات الآيات القرآنية الكريمة، إلا في استثناءات قليلة. (انظر: كشافات للآيات القرآنية لكتاب المنتقى لابن جارود، ص ص ٤١٧-٤١٩)، وقد

رتبها وفق الترتيب المصحفي، ولكتاب فضائل القرآن، لابن كثير (ص ص ٣٠٣-٣٠٧)، ولكتاب: جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي، ص ٨٣).

٣/د غياب كشافات للمسائل العلمية تبعًا لموضوع كل كتاب من الكتب الحديثية التي حققها الشيخ الحويني.

٣/هـ غياب كشافات للمصطلحات المختلفة في كل كتاب من الكتب الحديثية التي حققها الشيخ الحويني.

والحقيقة أن الخصوصية المعتبرة لنصوص الحديث النبوي تفرض نمطًا صعبًا من العناية بهذه الكشافات جميعًا، بالإضافة إلى ضرورة التوسع فيها، والتفنن في أنواع أخرى مبتكرة، يفرضها الإدراك النوعي لكتب الحديث النبوي؛ نظرًا لمنزلتها ومكانتها وخطرها في حياة المسلمين على امتداد التاريخ.

٤/ منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية: قراءة موجزة في خطاب الوظائف والمقاصد:

إن فحص منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص الحديثية يكشف عن حزمة ظاهرة من المقاصد والوظائف المهمة المعلنة في مقدماته، والبادية في مظان مسالك الكشف عنها. وأظهر هذه المقاصد والوظائف:

أولًا: الوظيفة الدينية، المتمثلة في القيام بواجب السنة القولية، وصيانة الأحاديث من:

أ. التصحيف والتحريف والفساد.

ب. وأخطاء التخريج.

ج. وأخطاء الحكم عليها، وبيان درجاتها.

وقد عبر عن هذه الوظيفة وهذا المقصد بعبارات واضحة، تمثلت في إرادة صيانة العلم من باب الاشتغال به تدينًا.

ثانيًا: الوظيفة المعرفية، وهي التي تمثلت في إعلانه النظري إرادة الإسهام في استعادة الحديث النبوي لمكانته ومنزلته، والاشتغال به على أسس علمية منضبطة، مما سماه القضاء على غربة هذا العلم في العصر الحديث، وفي ممارساته التطبيقية في نقد الأعمال المحققة قبله، ونهوضه لإعادة تحقيق عدد منها على خلفية مسوغات مدعومة بممارسات نقدية، امتدت لتشمل المساحات التالية:

أ. أخطاء التصحيف.

ب. أخطاء التحريف.

ج. أخطاء الفهم السقيم وفساد المعاني.

د. التخليط في التخريج والحكم، وبيان درجات الأحاديث.

ويرتبط بهذه الوظيفة تحقيق مقصد آخر جليل، يتمثل في تقويم النظر، وسد الخلل الحاصل أو الواقع في عدد من كتب الأحاديث التي نشرت –في زعم أصحابها– محققة.

ثالثًا: الوظيفة الحضارية:

وأقصد بها أن الحديث يتجاوز جغرافية كونه مصدرًا أصليًّا من مصادر الشريعة المتفق عليها؛ ليشتبك مع مساحات شاسعة، يمكن التعبير عنها بالعبارة السديدة التي تقرر أن السنة المشرفة مصدر أصيل للحضارة، على خلفية استدعاء التصور الإسلامي.

وهذا يعني أن كل حياطة وصيانة لنصوص السنة النبوية يعود بالنفع العميم على مسارات التشغيل في الحياة والحضارة.

خاتمة:

تناول هذا البحث تحليل خصائص منجز الشيخ أبي إسحاق الحويني؛ بوصفه رمزًا شهيرًا للمشتغلين بعلم الحديث النبوي في العصر الحديث.

وقد عالج البحث أربعة مطالب، هي:

١. فحص الموقف من خطاب التصورات والمفاهيم المختصة بتحقيق النصوص التراثية في منجز الشيخ.

٢. فحص خطاب التحقيق الابتدائي (اختيارًا وجمعًا وترتيبًا للنسخ).

٣. فحص خطاب التحقيق النهائي (نسخًا ومقابلة ومعالجة ومكملات).

٤. فحص موجز لكليات وظائف منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص.

وتأمل منجز الشيخ الحويني في تحقيق النصوص يكشف عن جملة من النتائج المهمة، من مثل:

أولًا: استقرار مفهوم التحقيق في منجزه، ووضوح محدداته وحدوده، كما تعرفها التقاليد العربية المعاصرة في هذا العلم.

ثانيًا: جاء مجمل منجزه متمثلًا في إعادة تحقيق نصوص حديثية سبق نشرها، باستثناءات قليلة (كما في تحقيق كتاب ردع المجرم لابن حجر).

وتمثلت المسوغات الظاهرة لهذا الغالب على منجزه في أن التحقيقات السابقة معيبة، ممتلئة بكثير من الأخطاء والمشكلات.

ثالثًا: ظهر نوع عناية بمعالجة النصوص التي حققها على مستوى أداء النص. ولكن ذلك لا يعني عدم وجود ملاحظات كثيرة غير إيجابية، تتعلق بما يلي:

أ. منهجية التعامل مع فروق النسخ؛ إثباتًا وإهمالًا بين المتون والهوامش.

ب. عدم وجود خبرة في التعامل مع النسخ الخطية، والاضطراب في عدم قراءة رموز الكتابة في المخطوطات من جهة: الإلحاق، وعلامات الإضراب والشطب وغيرها.

رابعًا: ظهور اضطراب شديد في معالجة المكملات الحديثة القبلية، وهو الاضطراب الذي تمثلت علاماته فيما يلي:

أ. تفاوت في خدمة العناصر المتفق عليها في أعمال المكملات الحديثة.

ب. عدم استيعاب خدمة عناصر ما يعالجه منها.

ج. عدم انتظام مواضع معالجة البنود التي يعالجها من كتاب لآخر.

خامسًا: ظهور اضطراب وتفاوت، وعدم استيعاب، وعدم انتظام في مظان معالجة المكملات الحديثة على مستوى الملاحق والكشافات أو الفهارس.

إن الواضح أن الشيخ الحويني واحد من المخلصين في الاشتغال بعلم الحديث على أرضية التدين، ومقاصده واضحة في إرادة خدمة هذا العلم الجليل.

المصادر والمراجع:

١. أنظار في مناهج تحقيق المخطوطات العربية، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م.

٢. تحقيق مخطوطات الحديث وعلومه والتراجم، تقديم أحمد زكي يماني، أعمال دورة تدريبية، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

٣. تحقيق مخطوطات العلوم الشرعية وعلم الكلام، تقديم أحمد زكي يماني، أعمال دورة تدريبية، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

٤. التحقيق النقدي للمخطوطات؛ التاريخ، القواعد، والمشكلات، تقديم أحمد زكي يماني، أعمال دورة تدريبية، مؤسسة الفرقان، لندن، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.
٥. جزء فيه تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده، لابن كيكلدي العلائي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة التربية الإسلامية، القاهرة، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
٦. الجزء فيه الثاني من حديث الوزير أبي القاسم الجراح، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار التقوى، القاهرة، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
٧. جزء فيه مجلسان من أمالي الصاحب لنظام الملك الحسن بن إسحاق، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ومكتبة العلم، جدة، ١٤١٠هـ.
٨. جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة التربية الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
٩. الجزء فيه من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي، للسمرقندي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة الخراز، جدة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
١٠. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الخبر، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
١١. فضائل فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لابن شاهين، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مكتبة التربية الإسلامية، القاهرة ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

١٢. فضائل القرآن، لابن كثير، تحقيق أبي إسحاق الحويني، مؤسسة الحويني الخيرية، ودار التقوى، القاهرة، ٢٠١٢م.
١٣. كتاب الأربعون الصغرى، للبيهقي، عناية أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
١٤. كتاب الأمراض والكفارات والطب والرقيات، للمقدسي، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار ابن عفان، القاهرة، (ط٢) ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
١٥. كتاب البعث للسجستاني، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
١٦. كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، عناية أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
١٧. كتاب الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، تحقيق أبي إسحاق الحويني، ضمن النوادر المسندة (١)، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار النوادر القيمة، القاهرة، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
١٨. كتاب فصل الخطاب بنقد كتاب المغني عن الحفظ والكتاب، لابن قدامة، تصنيف أبي إسحاق الحويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
١٩. كتاب المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، لابن الجارود النيسابوري، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار التقوى، القاهرة، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
٢٠. مسند سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لابن البزار، تحقيق أبي إسحاق الحويني، ضمن البحر الزخار (١)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.